إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وأساليب معالجتها من خلال توجهات برنامج التنمية الحضرية: قراءة في منظور البرنامج وتقييم لحصيلته

السالك ولد مولاي ولد أحمد شريف
قسم الجغرافيا

أحمود ولد أحمد تلمود
قسم الجغرافيا

ملخص:

يشهد المجال الحضري الموريتاني أزمة اقتصادية واجتماعية ومجالية خطيرة بدأت ملامحها تترسخ منذ استقلال البلاد (1960) وتشييد العاصمة انواكشوط (1958). وتتجسد ملامح هذه الأزمة في النمو الحضري السريع للمدن والمراكز الحضرية بسبب الهجرات الداخلية التي عملت على إخلاء المناطق الريفية من سكانها وتتابع حلقات الجفاف والتصحر اللذين مافتئا يضربان هذا البلد خلال دورات عشرية في وقت كانت فيه الموارد المالية محدودة وتغيب فيه الرؤى والاستراتيجيات الواضحة للتخطيط المجالي. وقد أدت تلك العوامل إلى تراكم مشكلات التنمية الحضرية على مستوى مختلف المدن الموريتانية، حيث تتعدم البني التحتية وتغيب الخدمات والمرافق العمومية الأساسية، مع تنامي ظاهرة السكن العشوائي واكتساح السكان المجال الحضري، مما أفرز فوضى عمرانية خطيرة وأنتج أشكالا من النمو الحضري الخارج عن نطاق التخطيط. ويزداد الأمر خطورة في ظل ضعف النشاط الاقتصادي بهذه المدن وعجزها عن تقديم فرص الحياة للسكان المهاجرين بفعل محدودية الأنشطة الاقتصادية وضعف قاعدتها الاقتصادية وعدم قدرتها على استقطاب مجالها المحلي.

ولئن كانت الخطط والبرامج التنموية التي تبنتها البلاد منذ الاستقلال وحتى نهاية التسعينات لم تعمل على إعطاء التنمية الحضرية مكانتها اللائقة كمكون أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل تم التركيز على تنمية القطاعات العصرية وإهمال القطاع الريفي والمراكز الحضرية فإن المخططين أدركوا جسامة الأخطاء التي تم ارتكابها في البداية وحاولوا من حين لآخر تدارك الموقف. إلا أن تلك اللفتة غالبا ما اصطدمت بجملة من العراقيل والظروف الطارئة ليبقى الحال عما هو عليه دونما تغيير.

ويمثل برنامج التنمية الحضرية الذي تم تبنيه منذ 2002 بتمويل من البنك الدولي تحولا جديدا في سياسة الدولة وتوجهاتها نحو تقديم الحلول لمشكلات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية، وذلك انطلاقا من رؤية جديدة تحاول الانطلاق من تشخيص دقيق للقضايا المطروحة ورسم التصورات والحلول المناسبة لها.

مقدمة:

تختلف المدن الموريتانية من حيث تاريخ نشأتها وظروف نموها، حيث تتألف الشبكة الحضرية من ثلاث مكونات تتمثل أولاها في الرعيل الأول الذي يؤسس لإعمار المجال الموريتاني وتمثله "القصور" التي يعود تأسيسها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. أما البنية الحضرية الثانية فقد نشأت في عهد الاستعمار الفرنسي في الوقت الذي بدأ فيه انحطاط "القصور" تاركة المجال لازدواجية النمو والتراجع، أما البنية الحضرية الثالثة فقد برزت بعد الاستقلال حيث نشأت مدن جديدة معتمدة على الموارد المحلية أو الإرادة السياسية كما هو الحال

بانواكشوط. وفيما عدى تضخم المدينة الأولى (انواكشوط) فإن التراتبية الضعيفة للمدن الموريتانية تجعل من الصعب الحديث عن وجود شبكة حضرية حقيقية[1].

فالمجال الحضري الموريتاني يضم 12 مدينة تشكل عواصم الولايات إضافة إلى مدينة انواكشوط عاصمة البلاد، وتتميز البنية الحضرية لهذا المجال بالتباين والاختلال الشديد حيث يظهر الدور الكبير لمدينة انواكشوط كقطب نمو حضري هام يستقطب ¼ من سكان البلاد ومعظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وجود أطراف وسطى ذات تأثير إقليمي محدود في حين تشكل المدن الأخرى مجرد نقاط ارتكاز للسكان المهاجرين من المناطق الريفية. وتتركز معظم هذه المدن على الشريط الساحلي وفي المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من البلاد في حين تبقى المناطق الشرقية والشمالية محدودة التواجد إلى خالية تماما من المستقرات الحضرية بفعل انتشار النطاقات الصحراوية وندرة المياه وصعوبة ظروف العيش بها.

ومن الطبيعي أن تؤثر خصائص المجال الحضري على إشكاليات التنمية الحضرية وتوجهاتها على مستوى هذا البلد الذي ما فتئ يتعرض لأزمات اقتصادية واجتماعية ومجالية خطيرة أثرت بشكل كبير على مختلف البرامج التنموية.

ورغم ضعف الاهتمام بالتخطيط المجالي والتنمية الحضرية بالذات من خلال ضعف المكانة التي منحت لهاتين المكونتين الأساسيتين ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تلاها من برامج الإصلاح الهيكلي، فإن انجاز برنامج التنمية الحضرية يشكل تحولا جديدا في سياسة البلاد نحو اهتمام جديد بأزمة المجال الحضري والبحث عن الحلول الملائمة لها.

---

[1]- أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، اللوحة 7

وهكذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وسبل معالجتها من خلال المرحلة الأولى لبرنامج التنمية الحضرية الممول من قبل البنك العالمي (2002 – 2011)، وذلك من خلال البحث عن مدى الانسجام بين أهداف هذا البرنامج والإشكالات المطروحة.

I – إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية:

الواقع أن هناك كثيرا من العوامل التي ساعدت على سهولة تحديد الإشكاليات الكبرى المطروحة على مستوى التنمية الحضرية، فالمجال الوطني لا يزال يخضع منذ الاستقلال لنفس العوامل والآليات التي أدت إلى اختلاله وتأزمه كحلقات الجفاف والتصحر ونقص الإمكانيات المالية والحراك المجالي المتمثل في النزوح نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى، مما أفرز تجانسا للإشكاليات المطروحة على مستوى المدن حيث ظلت الجهود منصبة نحو إشكاليات توازن المجال وتحقيق اندماج عناصر منظومته وتكاملها والسيطرة على نمو المدن وفك عزلتها وتوفير البني التحتية والخدمات الأساسية بها والعمل على أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة الحفاظ على البيئة.

وسنحاول التعرض لأهم إشكاليات التنمية الحضرية التي برزت على مستوى المدن الموريتانية من خلال نتائج الدراسات التي تم القيام بها في إطار إعداد برامج التنمية الحضرية على مستوى عواصم الولايات، وذلك لإعطاء صورة عامة عن واقع هذا المجال، قبل أن نحاول في مرحلة لاحقة الوقوف على ما إذا كانت استراتيجيات التنمية الحضرية التي تم رسمها والأهداف المراد تحقيقها قادرة على تقديم الحلول لمثل هذه الإشكاليات وكيف استطاعت ذلك؟

1- إشكالية تشريعية ومؤسسية:

لابد في إطار تناول إشكالية التنمية الحضرية على مستوى المدن الموريتانية من التعرض للإشكاليات التشريعية والمؤسسية المطروحة والتي تمثل أهم عائق نحو تحقيق التنمية الحضرية المنشودة وذلك من خلال النقطتين التاليتين:

- البعد التشريعي: حيث تتكشف المشاكل المطروحة على هذا المستوى من خلال مدى فعالية نظام اللامركزية الناتجة عن نقص القوانين والتشريعات وعدم كفاية مستوى الصلاحيات والقرارات التي يتم اتخاذها على المستوى الإقليمي، فمنذ تبني اللامركزية نهاية الثمانينات لم تتمكن هذه السياسة من تحقيق المآرب المرجوة منها، حيث سعت الدولة إلى إنشاء البلديات وإطارها النمطي لتتحمل مسؤولية كبرى في التنمية المحلية وهو ما لم يترافق والاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق هذه المهمة.

ومن ناحية أخري تظهر القوانين والتشريعات ضعفا كبيرا فيا يتعلق بوضع آليات التسيير والتخطيط الحضري، حيث لا يزال القطاع العقاري بحاجة لمزيد من التقنين والضبط وخاصة في ظل النمو المتزايد للمدن وشغف السكان لاكتساح المجال الحضري. ويزداد الأمر خطورة في ظل غياب الوثائق المرجعية للتخطيط الحضري (المخططات المديرية لتهيئة المدن، مخططات استغلال الأراضي، مخططات التنمية البلدية..) مما أدى إلى نمو المدن بصورة فوضوية خارجة عن نطاق التخطيط والتنظيم[1].

- البعد المؤسسي: حيث لا يخرج كثيرا عن نطاق فشل اللامركزية وعجز أجهزة الدولة المركزية عن تأدية أدوارها ونقص مستوى تغطيتها ولامركزيتها. فعديد

[1] – ولد مولاي ولد أحمد شريف السالك، 2008، التحضر غير القانوني ودوره في دينامية مدينة انواكشوط، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس، ص 334

القطاعات الأساسية غير ممثلة داخل المدن الثانوية وإن كانت كذلك فإن أداءها بسيط بفعل ضعف ذلك التمثيل ومحدودية الوسائل والإمكانيات المخصصة لها. وهو ما من شأنه أن انعكس على دور هذه المراكز في استقطاب مجالها الإقليمي.

2- إشكالية النمو والتخطيط الحضري:

تشهد معظم المدن الموريتانية عديد المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري حيث أدت الظروف العامة لذلك النمو إلى ولادة قسرية لكثير من المراكز الحضرية وتزامنت تلك الولادة مع تحولات اقتصادية واجتماعية ومجالية عميقة أدت إلى إحداث اختلالات متنوعة في مختلف أوجه الحياة الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط. وتتمثل أهم إشكاليات النمو الحضري في عدم القدرة على السيطرة عليه وتزايد الأحياء العشوائية ونقص الاندماج الحضري والتباين المجالي بين الأحياء.

- مشكل السيطرة على النمو الحضري: حيث عرفت مختلف المراكز الحضرية عموما نموا متسارعا بسبب الهجرات الداخلية من جراء موجات الجفاف والتصحر، وهذا النمو لا يتضح على مستوى اتساع النسيج الحضري فحسب بقدر ما يتضح من خلال تزايد أعداد المراكز الحضرية التي أصبحت وجهة آمنة للمهاجرين من المناطق الريفية.

وتمثل مدينة انواكشوط خير مثال على ذلك، حيث ظلت تنمو بصورة سريعة خارج النطاقات المخصصة لذلك عبر محاور الطرق والاتصالات حتى أصبحت المساحة في حدود 40000 هك منها حوالي 20% من المساحة المتمدنة[1]. كما أن التقسيم الإداري واكب هذا التطور حيث انتقل عدد المقاطعات من خمس مقاطعات

---

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط، أفق 2010 و 2020، وكالة التنمية الحضرية، ص 19

عام 1974 إلى تسع عام 1990. وقد كان لهذا المشكل انعكاسات سلبية على المجال الحضري بفعل تزايد السكن العشوائي والاحتلال غير القانوني للأراضي غير الصالحة للسكن، وانحراف النمو الحضري عما هو متوقع له وامتداد في شكل شريط على طول محاور الطرق والمواصلات كما هو الحال أيضا بمدينتي كيفه والعيون.

• مشكل السكن العشوائي: وهو أكبر تحد على مستوى جميع المدن الموريتانية. وتظهر هذه الظاهرة بشكل ملحوظ وواضح على مستوى العاصمة انواكشوط وانواذيبو حيث تتواجد أحياء الصفيح غير الثابتة (الكبه) إلى جانب المساكن غير القانونية الثابتة (ظاهرة الكزره)[1]. أما في المدن الأخرى فإن بناء المساكن بالأسمنت ومستواها الفني والعمراني نسبيا لا يمكن أن يخفي الطابع العشوائي وغير القانوني لأكثر من نصفها، حيث تتأتى تلك العشوائية من خلال فوضوية المساكن وعدم احترامها قواعد التخطيط العمراني في ظل غياب الوثائق المرجعية للتخطيط الحضري. وتتواجد هذه الظاهرة في كل من مدينة كيفه وكيهيدي وروصو وانواذيبو بصورة أشد من المدن الأخرى.

• نقص الاندماج الحضري: حيث تشهد معظم المدن الموريتانية نقصا كبيرا في الاندماج الحضري الداخلي والخارجي وتأخذ هذه المسألة أبعادا متعددة تنطلق من تجزيئ وانقسام النسيج الحضري ونقص التكامل والاندماج بين هذه الأجزاء. وهكذا تظهر الأحياء معزولة عن بعضها البعض بفعل نقص محاور الربط والاتصال وتكدس الخدمات وتركزها في المراكز وتمثل مدينة سيلبابي خير مثال

---

[1]- Agence de Développement Urbain, Etude pour la restructuration des quartiers précaires de Nouakchott, Avril 2008, mémoire de programme, p 10

على نقص الاندماج الحضري[1]، كما أن العاصمة انواكشوط لا تزال تشكو هذه الظاهرة رغم السياسات التي تم اتخاذها للقضاء على هذه الظاهرة.

• العزل أو التباين المجالي: حيث تظهر الاختلافات والفوارق المجالية واضحة ضمن النسيج الحضري الذي يتميز بوجود مناطق الأحياء العشوائية والأحياء الفقيرة غير المنتظمة والعديمة التجهيزات والخدمات الأساسية في الأطراف، إلى جانب المناطق الأكثر حظوة في الغالب والتي غالبا ما تكون في المركز (الأحياء المحيطة بالأسواق والمناطق الإدارية عموما). ورغم وضوح هذه الظاهرة على مستوى العاصمة أنواكشوط وانواذيبو فإن الصورة تتضح أكثر في المدن الثانوية وخاصة ازويرات وانواذيبو وكيفه.

• فك العزلة: تعاني عديد المدن الداخلية الموريتانية عزلة شديدة داخل المجال الوطني فضلا عما يلاحظ من عزلة لها على المستوى الخارجي، حيث يمنحها بعضها الموقع الجغرافي مكانة هامة لأن تلعب دورا يتجاوز الحدود الوطنية مما يسمح لها بالازدهار والنمو والإشعاع. فعلى سبيل المثال تعاني مدينة النعمة في أقصى الجنوب الشرقي عزلة شديدة حيث يمثل طريق الأمل منفذها الوحيد في حين تظهر معزولة عن شمال البلاد (مشروع طريق النعمة أطار) ولا ترتبط بطريق معبد مع دولة مالي المجاورة، ونفس الأمر بالنسبة لمدينة تجكجة الواقعة وسط البلاد حيث تبدو معزولة عن شمال البلاد وجنوبها باستثناء طريق

1-RIM, Programme de Développement Urbain, Ville de Sélibabi, p 31

صنقرافه الذي يمثل مسلكها الوحيد الذي يربطها بالمجال الوطني والأمر نفسه بالنسبة لسيلبابي وكيهيدي والزويرات[1].

3- إشكالية ضعف القاعدة الاقتصادية وعدم تنوعها:

رغم تعدد الموارد الاقتصادية بموريتانيا فإن معظم المدن بما هي مراكز للأنشطة الاقتصادية والبشرية المختلفة لم تتمكن إلى حد الآن من لعب دورها الأساسي كبوتقة تنصهر فيها مختلف مكونات الاقتصاد الحضري، كما لم تستفد من الأنشطة البسيطة التي هي مسرح لها. ولعل مرد ذلك يرجع في أهم تفسيراته إلى ما تعانيه هذه المراكز من نقص في الخدمات والتجهيزات والبنى التحتية القادرة على تنمية الأنشطة وخلق مناخ الابتكار وبالتالي بناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة داخل المجال الحضري. وعلى العموم يمكننا أن نلمس جوانب هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- غياب التجهيزات والبنى التحتية الأساسية: حيث تمثل الدعامة الأساسية لتنمية وتطور الأنشطة الاقتصادية بل والبشرية بصورة عامة. وفي ظل غيابها فإن الحديث عن النمو الاقتصادي يظل ضربا من الخيال. وفي هذا الإطار فإن مختلف المدن الداخلية لم تزود بشبكات الكهرباء إلا في حدود 1994 عندما قامت الدولة بتوسيع نطاق تدخلات شركة المياه والكهرباء لتشمل المدن الثانوية إلى جانب العاصمتين السياسية والاقتصادية. ورغم ذلك فإن ما توفر من تلك الشبكات يظل دون المستوى حيث الانقطاعات المتبادلة والعجز الكبير. والأمر نفسه

---

[1] - أنظر لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع: ولد أحمد تلمود (أحمدود)، 2000، شبكة الطرق البرية في موريتانيا، دراسة تحليلية كمية،حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، العدد الثامن، 2010، ص ص 97- 124.

بالنسبة للبنى التحتية حيث تفتقر أغلب المدن الموريتانية للطرقات والمدارس والمستوصفات وغير ذلك من مقومات البقاء والاستقرار فضلا عن العمل والنشاط الاقتصادي.

- محدودية تأثير الأنشطة الاقتصادية: حيث انعكست الوضعية السابقة على محدودية النشاط الاقتصادي واقتصاره في الأساس على القطاع غير المصنف الذي لا يعدو كونه مجرد مبادرات فردية لا ترقى إلى المستوى المطلوب. ومع ذلك اشتهرت بعض المدن بتركيز بعض الأنشطة المحددة كالصيد في انواذيبو، واستخراج خامات الحديد في الزويرات والذهب في اكجوجت والسياحة بأطار والزراعة المروية بروصو والتجارة بمدينة كيفه وغير ذلك[1]. ورغم طابع التخصص هذا فإن أي من المدن السابقة لم تتمكن من الاستفادة من مؤهلاتها الاقتصادية، بل لم تساعد من حيث قدرتها الاستيعابية والاستقطابية ومستوى تجهيزها بالخدمات والمرافق الأساسية على ترقية هذه الأنشطة ولذلك ظلت هذه القدرات والإمكانات الطبيعية في استنزاف مستمر دون أي تأثير على المجال الحضري.
- ضعف العلاقة ما بين المدينة ومحيطها: عادة ما يقاس إشعاع المراكز الحضرية وقدرتها على استقطاب مجالها المحلي بأهمية العلاقة التي تربط المدينة بمحيطها الخارجي، فرغم كون المدينة نتاجا للتفاعل بين عناصر المنظومة المجالية القائم على التكامل والتماثل في تأدية الأدوار وخاصة بالنسبة للوسطين الريفي والحضري، فإن المدن الموريتانية بفعل ضعف قاعدتها الاقتصادية ومحدودية الخدمات الإشعاعية والاستقطابية التي تقدمها للمجال المحلي تظهر

---

[1] – لمزيد من المعلومات أنظر في هذا الإطار: ولد محمد فال عبد الله، السكان والتشغيل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2000

مستوى بسيطا من تلك العلاقة الأساسية في دينامية المجال الحضري. وإذا كانت الأدفاق التي شكلت بالنسبة للكثير من الباحثين محور اهتمام لتفسير الحراك السكاني عبر المجال وتبيين مستوى تلك الدينامية من خلال تيارات الهجرة الوافدة والمغادرة نحو المدن والمراكز فإن النتائج أثبتت في أهم جوانبها أن ظروف المكان وعوامل الطرد من الريف كانت أشد بكثير من مغريات الجذب في مناطق الاستقبال.[1] وهكذا فإن الهجرة لا تمثل دليلا على التفاعل المكاني المثالي بقدر ما هي انعكاس لاختلال مجالي كبير. وعموما فإن مختلف المدن والمراكز الحضرية بموريتانيا تظهر ذات تأثير محدود على محيطها باستثناء العاصمة انواكشوط التي تستقطب كامل المجال الوطني وما عدى ذلك فإن التدخل يبقى أمرا ملحا لهيكلة المجال وخلق حاضرات توازن ذات إشعاع إقليمي عن طريق إعادة الحياة في المدن الثانوية لتلعب مكانتها الأساسية في تنمية البلاد.

4- إشكالية البيئة والتنمية المستديمة:

يرتبط هذان العنصران بصورة كبيرة؛ فتحقيق التنمية المستديمة يقتضي حماية البيئة والمحافظة عليها واستغلالها بصورة معقلنة تستجيب لحاجيات السكان وتراعي مستقبل الأجيال اللاحقة. وهكذا أصبحت هذه الإشكالية مطروحة على مستوى مختلف بلدان العالم وخاصة النامية منه بالذات. وفي موريتانيا تتراءى أوجه مشكلات البيئة على مستوى المراكز الحضرية من خلال النقطتين التاليتين:

- مشكل الصرف الصحي: وهو أكبر المشاكل وأكثرها تعقيدا لا على مستوى المدن الداخلية بل كذلك على مستوى العاصمة انواكشوط؛ فمياه الأمطار غالبا ما

---

[1]- أنظر لمزيد من المعلومات أطروحة الأستاذ سيدي عبد الله المحبوب (1998) الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا، الثنائي الحرج.

تتسبب في غمر أحياء بكاملها بسبب غياب قنوات الصرف، كما أن المياه المستعملة والمخلفات الضارة لا تزال تخزن في حفر(fosses) على حافة الطريق، مما يفتح الباب أمام تلوث الموائد المائية[1].

- مشكل حماية البيئة الحضرية: حيث تقع معظم المدن الموريتانية تحت وطأة المناخ القاسي والجفاف الشديد، مما جعل مشكل زحف الرمال وحماية المحيط الحضري أهم الأخطار التي تهدد مستقبل نموها الحضري. ضف إلى ذلك ما تعانيه المناطق المتاخمة من تدهور في الوسط الطبيعي وتراجع في إنتاجية التربة وخاصة مناطق الواحات بأطار وتكانت ومناطق الزراعة المروية بروصو.

وبصورة عامة تتشعب إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية بدءا بالإطار التشريعي والمؤسسي الذي يضمن توفير الآليات وخلق الأجواء المناسبة لنمو المراكز الحضرية ثم السياق العام للنمو الحضري للمدن وما تنفرد به من خصوصيات أثرت بشكل كبير على مسيرتها وفعاليتها داخل المجال الإقليمي. ضف إلى ذلك ما تعانيه هذه المدن من مشكلات تتعلق بضعف القاعدة الاقتصادية وعدم تنوعها بما لا يسمح لها بلعب دورها المحوري في دفع عجلة التنمية المحلية واستقطاب مجالها الإقليمي وإشعاعها نحو المجال الوطني. كما أن الإشكاليات البيئية تظل حاضرة بقوة على مستوى المجال الحضري مما سيؤدي لا محالة إلى كبح كل محاولات إرساء أسس التنمية المستديمة ما لم تأخذ تلك الاعتبارات في الحسبان وتلقى الحلول الملائمة لها.

---

[1] – Groupement BSA & Tenmiya, 2005, RIM, Programme de Développement Urbain, étude sur l'eau et l'assainissement urbain en Mauritanie, p. 13 et 27

وإذا كانت الصورة تبدو هكذا بالنسبة للإشكاليات المطروحة على مستوى المدن الموريتانية، فما هي أهم توجهات برامج التنمية الحضرية التي تم إعدادها على مستوى كل مدينة في إطار برنامج التنمية الحضرية الممول من طرف البنك الدولي؟ وكيف استطاعت من الناحية النظرية على الأقل تبصر واقع المدن والتطلع لإيجاد مستقبل نمو أفضل لها؟

II- المحاور الأساسية لتوجهات برنامج التنمية الحضرية للمدن الموريتانية:

رغم تعدد إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وتعقدها وتنوع مجالاتها فإن ما يستقى من توجهات الدولة التي أعلنت عنها في إطار برنامج التنمية الحضرية الذي تم تمويله بالتعاون مع البنك الدولي (2002) يشير في واقع الأمر إلى إدراك ووعي كاملين بخطورة الوضع وصعوبة التعامل مع تلك الإشكاليات المتعددة انطلاقا من المصادر والموارد المتاحة والإمكانات المالية المخصصة لهذا البرنامج. وهكذا فإن ما تم الاتفاق عليه من توجهات ومحاور أساسية لعلاج مشكلات المدن شكل في مجمله مجرد سلة لانتقاء البرامج ذات الطابع الأولوي، وحصيلة نظرية جاهزة للتطبيق على أرض الواقع ريثما تتوفر المصادر المالية اللازمة لذلك. وسنحاول هنا بالذات التعرف على المحاور الأساسية لتوجهات برنامج التنمية الحضرية إزاء ما هو مطروح من إشكالات تنموية محاولين في الآن نفسه معرفة مستوى الانسجام والتناسق بين هذه المحاور والإشكالات السابقة الذكر ومدى قدرتها على تقديم حلول كافية وشافية لها؟

ونشير هنا إلى أننا سنعتمد في تحديد محاور وتوجهات برنامج التنمية الحضرية هذا انطلاقا مما ورد ضمن الوثائق التي تم إعدادها كأساس وإطار عام لتوجهات

هذا البرنامج والتي سعت إلى تحديد وتشخيص مشكلات المدن ثم تقديم الحلول واختيار البرامج ذات الطابع الأولوي[1].

وهكذا يتبين من خلال تلك الوثائق أن المخططين أجمعوا أن محاور وتوجهات برنامج التنمية الحضرية للمدن الموريتانية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق الرهانات التالية:

الرهان الأول: التنمية الحضرية

حيث يأتي تحقيق هذا الرهان انطلاقا مما تم استنتاجه من مشكلات متعلقة بالخلل الوظيفي الذي تعاني منه جميع المدن الموريتانية باعتباره أهم معوقات التنمية الحضرية. وهكذا فإن التهيئة والتخطيط القائمين على التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشكلان مفتاح بلوغ ذلك. وفي هذا الإطار ينبغي تحقيق الأهداف التالية[2]:

- إعادة هيكلة النسيج الحضري وتحسين التبادلات بين الأحياء: وذلك لفك العزلة عن الأحياء الطرفية وتحسين ظروف السكن وهيكلة النسيج الحضري عموما. ومختلف التدخلات المزمع القيام بها في سبيل تحقيق هذه الأهداف بين مدينة وأخرى تصب في مجملها في نفس المنحى.
- تحسين تغطية السكان بالشبكات والطرقات: وذلك لتلبية حاجيات السكان للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرقات إضافة إلى ضمان تأمينهم ضد أخطار الفيضانات كما يحدث لعديد المدن. وتنطلق التدخلات في هذا

---

[1] – هذه الوثائق تشمل كل المدن الموريتانية الثانوية في إطار إستراتيجية المشروع الهادفة لإحاطة هذه المدن ببرنامج للتنمية الحضرية.

[2] – قمنا هنا بمحاولة تلخيص وتصنيف مختلف الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها من خلال الوثائق الخاصة بكل مدينة على حدة.

الصدد من ضرورة زيادة أعداد هذه الشبكات وإعادة تأهيلها وضمان حسن توزيعها داخل الأحياء.

- تحسين المشهد الحضري: ويدخل هذا الهدف في إطار سياسة تجميل المدن عن طريق تشجير الطرقات وغراسة الساحات الخضراء وذلك لضمان جمالية المشهد الحضري من جهة وتوفير الراحة والصحة للسكان، يضاف إلى ذلك العمل على تحسين المظهر المعماري للمدينة.
- تثمين التراث الحضري: وخاصة بموريتانيا حيث يعود تاريخ معظم المدن الموريتانية إلى الحقبة الاستعمارية باستثناء المدن التاريخية القديمة مما جعل أغلبها لا يحتوى على عناصر تراثية هامة مقارنة بالمدن القديمة والأثرية. إلا أن بعض تلك المراكز أصبح يضم شواهد تاريخية وتذكارية تجسد الذاكرة الوطنية مما يتطلب من السلطات العمومية حمايتها وصيانتها.
- ضمان الاستغلال الأمثل للمجال، حيث تتميز معظم المدن الموريتانية بظاهرة الاستغلال المفرط للمجال الحضرين مما أدى إلى التوسع الأفقي السريع المفرط الذي من شأنه زيادة تكاليف توفير الخدمات والتجهيزات العمومية وعدم القدرة على تنظيم المدينة والتحكم فيها.

الرهان الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يرتكز هذا المحور على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتعزيز البعد الاقتصادي والاجتماعي وإعطائهما مكانة هامة في قلب برامج التنمية الحضرية التي سيتم تنفيذها على مستوى المدن وذلك بإقامة البنى التحتية والتجهيزات الضرورية والاستجابة لحاجيات السكان المحليين.

- وهكذا فإن هدف التنمية الاقتصادية هو تحضير الظروف الملائمة لإقامة الأنشطة وتوسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بإحاطة المدينة بمجالات مهيأة لتوطين

الأنشطة المنتجة وخاصة تلك التي تعتمد على المهن الحضرية الصغيرة ثم المهن المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى التي يمنحها المحيط الحضري للمدينة والتي تختلف من مدينة لأخرى، وهو ما يعني عموما أن مجالات الأنشطة بالمدن تقتضي وضع برنامج لإعادة تأهيلها. وعموما فإن التدخلات المزمع إنجازها لتحقيق هذا الهدف تأتي (رغم اختلافها من مدينة لأخرى) لتصب في دعم وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي للمدن وإن كانت الطموحات والموارد غير متوازيين من ناحية، كما أن حجم المشكلات وإرادة التعاطي معها وعلاجها مسألة فيها نظر.

- أما التنمية الاجتماعية: فإن الهدف هنا لا يختلف كثيرا عن أهداف التنمية الاقتصادية حيث يقوم على أساس تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان ووضع التجهيزات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القادرة على تأمين متطلبات السكان على المستوى الجهوي (المستشفيات، المؤسسات التعليمية، مراكز التكوين المهني..)

الرهان الثالث: البيئة والتنمية المستديمة:

وتنطلق التوجهات في هذا المنحى مما تم تشخيصه سالفا من مشكلات في هذا الصدد[1]، وهكذا فإن الحلول بالنسبة لمختلف المدن ينبغي أن تراعي الظروف الصعبة التي تشهدها تلك المدن من جراء أخطار الفيضانات ومشاكل الصرف

[1] - Secrétariat d'Etat auprès du premier Ministre chargé de l'environnement, plan d'action nationale pour l'environnement (PANE, 2007- 2001), deuxième partie: Stratégie Nationale de Développement Durable, p 36

الصحي والتخلص من النفايات. وهكذا يقتضي الأمر العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان حماية المدن من الفيضانات وخلق آلية لتسيير مياه الأمطار
- العمل على الحد من تلوث البيئة وتحسين البيئة الحضرية
- حماية مصادر المياه الصالحة للشرب وخاصة الموائد المائية
- وضع آلية جديدة لحل مشكل الصرف الصحي والمياه المستعملة

الرهان الرابع: فك العزلة عن المدن

تظهر هذه الإشكالية ذات مستويات متعددة بدءا بالمستوى المحلي الذي يضمن ربط الأحياء بالمدينة فيما بينها وربط المدينة بنظيراتها على المستوى الإقليمي والوطني ثم المستوى الخارجي حيث يمنح الموقع الجغرافي لبعض المدن الموريتانية مكانة هامة لئن تلعب دورا يتجاوز حدود مجالها الوطني، وهو ما من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واندماج البلاد ضمن منظومة إقليمية بل عالمية تزيدها مكانة هامة في عصر العولمة والاندماج والتكتلات الاقتصادية[1]. وهكذا فإن الرهان هنا ينصب نحو تحقيق الأهداف التالية:

- ربط أحياء المدن فيما بينها عن طريق إقامة الطرقات داخل المدينة وضمان تواصل مختلف أجزائها

---

[1] – أنظر في هذا الإطار توجهات سياسة التهيئة الترابية من خلال:

MINISTERE DE L'INTERIEUR, Direction de l'Aménagement du Territoire et de l'Action régionale, Schéma National d'Aménagement du Territoire, phase II, profil de sept villes secondaires de Mauritanie, avril, 1987, 43 pages.

- ربط المدن فيما بينها وذلك بتدعيم شبكة الطرقات الجهوية والوطنية وإقامة طرقات ربط جديدة وإعادة تأهيل الطرقات المتهالكة.
- تعزيز مكانة ودور المدن الثانوية لتتجاوز إطارها الوطني عن طريق ربطها بالدول المجاورة، وخاصة المدن الحدودية (ازويرات في الشمال، النعمة وكيفه ولعيون وسيلبابي وروصو وكيهيدي في الجنوب والجنوب الشرقي).

وعموما فإن هذا الرهان يسعى إلى ضمان تحقيق الاندماج الحضري (على مستوى المدينة ثم الاندماج الإقليمي والوطني والدولي) إضافة إلى دعم انفتاح بعض المدن نحو الخارج وتعزيز مكانتها ضمن منظومة قارية. وهو ما يعني استمرار سيادة طابع الطموح والسعي بالنسبة لكل رهانات برامج التنمية الحضرية للمدن رغم محدودية الإمكانيات والموارد المتاحة.

وبصورة عامة يظهر من خلال الرهانات الأربعة التي حددها برامج التنمية الحضرية في المدن الموريتانية أن هناك وعيا بأبعاد وحجم إشكاليات التنمية الحضرية المطروحة على مستوى هذه المدن، وان مختلف هذه التوجهات حاولت على حسن نية التعامل مع تلك القضايا بمستوى من الذكاء يطمح لتقديم الحلول بصورة عادلة وشاملة بالنسبة لمختلف أقاليم البلاد . إلا أننا في المقابل يمكن أن نصوغ بعض الملاحظات الهامة في هذا الشأن:

1- إن طابع الطموح المبالغ فيه على مستوى مختلف التوجهات التي تم رسمها ربما يؤدي إلى إحداث إرباك بالنسبة للمخططين وأصحاب القرار السياسي في اختيار وترتيب الأولويات من ناحية، وفي عدم القدرة على المواءمة بين الأولويات والموارد المتاحة من ناحية أخرى.

2- أن المحاور الأساسية الأربعة السابقة الذكر وإن كانت حاولت شمول مختلف أوجه الإشكالات المطروحة لم تأخذ في الحسبان المشكل التشريعي والمؤسسي بما

هو مفتاح تحقق التنمية الحضرية في جميع أوجهها المختلفة، فلا يمكن في نظرنا أن تتحقق تلك المساعي ما دام الإطارين التشريعي والمؤسسي بعيدين عن القدرة على تنظيم المجال الحضري والإجابة على التساؤلات المطروحة في هذا المجال. وهو مل لم تقدم وثيقة التوجهات التنموية إيضاحات عنه.

3- أن تنمية المدينة لا يمكن أن تنعزل عن رؤية متبصرة تأخذ بعين الاعتبار محيط المدينة ومجالها الذي تتنزل فيه، فالمدينة بوتقة تنصهر فيها عناصر المجال ولذا ينبغي التركيز على ظهيرها ودمجه ضمن أي خطة تنموية لها.

4- إن اختلاف المجال الموريتاني وتنوع خصوصيات أجزائه (مجال الصيد والتعدين في الشمال، مجال زراعي رعوي، مجالي تجاري وتبادلات.أنظر شارل تويي.) يجعل تقديم الحلول وفق رؤية ومنهج موحدين وحتى إن كانت الخصوصيات تراعي في بعض الحالات سيؤدي إلى اختزال المشكلات المطروحة ويجعلها أسيرة المنهج غير الصائب في بعض الحالات، ذلك أن حصر التوجهات في زوايا النمو الحضري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئة، فك العزلة، قد يكون منطقيا بالنسبة لبعض المدن ومجحفا بالنسبة لأخرى، لذا فإن الالتزام بهذا النسق غطى بعض المشكلات وحجب الحلول والتصورات التي كنا نتطلع لها بصورة منفصلة ومفصلة.

5- جاءت بعض الحلول التي قدمتها البرامج في صورة جوانب ضمن محاور كبرى وهو ما شكل اختزالا لمبتسر وإجحاف في حقه، حيث أن مثل هذه القضايا ينبغي أن يعالج ضمن برامج قطاعية منفصلة تحددها سياسة وطنية واضحة: كبرنامج وطني للصرف الصحي، وبرنامج وطني لتوفير شبكات المياه والكهرباء..).

6- لم يقم البرنامج بصورة واضحة أو بما فيه الكفاية بالعمل على تكريس اللامركزية عن طريق دعم المجموعات المحلية بالقدر الكافي والممنهج وتحميلها دورا أساسيا في دينامية العملية التنموية بما هي فاعل اجتماعي ومجالي هام.

7- على الرغم من إنشاء وكالة التنمية الحضرية كجهاز لتسهيل تطبيق وتنفيذ هذا البرنامج، إلا أن ذلك اقترن ومشاكل إدارية كبيرة تتعلق بالصلاحيات وصراع المسؤوليات والأدوار في ظل تعدد الفاعلين المتدخلين في نفس الزاوية: كوكالة تنفيذ الأشغال ذات الطابع العام والشغل، ثم وزارة الإسكان والعمران وغير ذلك..

ورغم الملاحظات السابقة فإن برنامج التنمية الحضرية استطاع أن يتجاوز مرحلة تكريس التوجه الجديد لدى الدولة نحو العناية بالمجال الحضري ووضع إشكاليات التنمية الحضرية في قلب إشكاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فإن وقوفنا على إنجازات هذا البرنامج ومحاولة تسليط الضوء وتقييم حصيلته في مراحله الأخيرة كفيل عن القول بأن استمرار هذا البرنامج وإدخال التحسينات اللازمة وتجاوز المشكلات التي طرحت على مستوى هذه المرحلة سيمكن من دفع مستوى عجلة التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية.

IV – تقييم لحصيلة وآفاق البرنامج

حري بنا هنا أن نقف على حصيلة هذا البرنامج بعدما تعرضنا في السابق للإشكالات المطروحة على مستوى المدن الموريتانية ورصدنا أهم توجهاته ومحاوره العامة. ونسعى في سبيل ذلك إلى إبراز ما إذا كانت الحلول المقترحة والبرامج المنفذة أسهمت في تحقيق حدة أزمة المجال الحضري وتحسين مستوى حياة السكان.

ولئن كانت توجهات البرنامج ومحاوره الأساسية قد ارتكزت كما رأينا في السابق على أربعة محاور أساسية هي التنمية الحضرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والتنمية المستديمة والبيئة وفك العزلة عن المدينة، فإن المشاريع المنفذة يمكن أن توزع وفق المحاور التالية:

1. **الضبط الحضري:** حيث نشير هنا إلى أن التشخيص بين كما رأينا سابقا أهمية المشكل المتعلق بالإطار المؤسسي والتشريعي والتنمية الحضرية من ناحية، وتنظيم المجال الحضري وإعادة هيكلة النسيج الحضري للمدن من ناحية أخرى. وهكذا فإن هناك بعض المشاريع التي تم إنجازها في هذا الصدد، وأخرى لا تزال في طريق الإنجاز. مما يعني أن تلك الإشكاليات تم التصدي لها، حيث نذكر في هذا الصدد مشاريع إعادة هيكلة حي الكبه الذي هو أكبر أحياء السكن غير القانوني بالعاصمة ثم أحياء الكزرة بانواكشوط لاحقا. أما فيما يتعلق بالإطار التشريعي فإن الأولوية تم إعطاؤها لوضع الوثائق المرجعية للتخطيط الحضري، حيث تمت إحاطة المدينة بمخطط مديري للتهيئة الحضرية[1] وقد كان من المقرر أن يتم تجديده 2010 إلا أن الخيارات ربما تتجه نحو إحاطة بلديات لكصر وتيارت والرياض بمخططات محلية للعمران بدلا من ذلك.

2. **البنى التحتية:** وهي أكثر الجوانب التي حظيت بأهمية ضمن برنامج التنمية الحضرية، وذلك مراعاة لما تم استنتاجه من خلال نتائج التشخيص حيث تبين أن جميع المدن الموريتانية تفتقر للبنى التحتية والخدمات الأساسية، ولذا كان التركيز على سد العجز وتلافي النقص الحاد في ذلك. وهكذا ارتكزت اهتمامات المشاريع المنفذة نحو تلبية الحاجيات الضرورية التي تم اختيارها حسب الأولوية كبناء

---

[1] – المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط، أفق 2010 و 2020، وكالة التنمية الحضرية، وهو عبارة عن رؤية إستراتيجية لنمو مدينة انواكشوط ولا يمثل في الواقع وثيقة مرجعية عملية للتسيير أو التخطيط الحضري، حيث كان من المفترض أن يتبعه انجاز مخطط محلي للعمران أكثر تفصيلا.

المراكز الصحية وإعادة تأهيلها، وتشييد المدارس وترميمها، وبناء الأسواق وتعبيد الطرقات، وإقامة المجازر والمرائب وبناء المقرات الإدارية للبلديات، وحماية المدن من خطر الفيضانات وتزويدها بشبكات الماء والكهرباء، والعمل على فك العزلة عن الأحياء داخل المدينة، وضمان ترابط عناصر المنظومة المدينية واشتغالها داخل المجال الوطني[1]. ورغم حاجة مختلف المدن الماسة إلى إقامة مثل هذه البني التحتية والتجهيزات فإن توزيعها راعى معايير الأولوية بالنسبة لكل مدينة مع التركيز على العاصمة انواكشوط التي حظيت بنصيب الأسد. وتشير الوثيقة الخاصة بنتائج تنفيذ هذا البرنامج[2] إلى تمويل حوالي 40 مشروعا ضمن المكونة ب و ج3 المتعلقة فقط بالوكالة الموريتانية لتنفيذ الأشغال ذات الطابع العمومي والعمل وبالذات في الجانب المتعلق بالوكالة الدولية للتنمية (IDA)، وهو ما يعني أهمية هذه التدخلات وخاصة إذا نظرنا إلى جميع مكونات وجوانب تدخل البرنامج المتعددة.

3. **الصرف الصحي:** وهي إحدى معضلات التنمية الحضرية بالبلاد بدءا بالعاصمة انواكشوط وانتهاء بباقي المدن الأخرى. ورغم التكاليف الباهظة لمواجهة هذه المشكلة المعقدة وتقديم حلول لها فإن تدخلات البرنامج حرصت على تقديم علاجات لأهم أوجه هذه الإشكالية: كحماية المدن من الفيضانات، والتخلص من مياه الأمطار، ومعالجة النفايات الصلبة. وهكذا فإن الحصيلة المنفذة في هذا الإطار تشير إلى إنجازات هامة إلا أن حجم المشكل المطروح ومحدودية الموارد

---

[1] -RIM, PDU de douze villes secondaires (partie 4: La mise en place du plan de programme urbain).

[2] – Ministère des Affaires Economiques, PDU, note mensuelle sur la mise en œuvre du PDU, moi de décembre 2009.

والإمكانيات المالية نسبيا جعل من الصعب بمكان أن يتم علاج المسألة خلال مرحلة البرنامج الأولى، وخاصة في ظل تعدد اهتماماته وتنوع مجالات تدخله.

وبصورة عامة يمكننا القول إن تدخلات برنامج التنمية الحضرية انطلقت بصورة رئيسية من المشكلات المطروحة على مستوى المدن وحاولت تقديم حلول لها على ضوء الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة. وقد شكل توفير البنى التحتية وحماية المدن وتنظيمها أهم المحاور الكبرى لتلك التدخلات. ويبقى تحقيق التنمية الحضرية وتجاوز المشكلات المطروحة على مستوى المدن الموريتانية رهين الاستمرار في التوجهات التنموية، والخيارات التي انطلق منها هذا البرنامج، وتعميق النظر في مختلف أبعادها وجوانبها المتعددة.

وبغض النظر عن الحكم على نتائج هذا البرنامج وتقييمها فإن بإمكاننا أن نصوغ الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: لم تكن الظروف ممهدة على الصعيدين المؤسسي والتشريعي بما يكفي لتذليل جميع الصعوبات والعراقيل أمام هذا البرنامج وذلك لتمكينه من تحقيق أهداف التنمية التي يسعى لتحقيقها. فعلى المستوى المؤسسي: تتكفل عدة قطاعات مختلفة بمهام تتعلق بالتنمية الحضرية، بل إن الصلاحيات غير دقيقة ومشتة بصورة بعيدة عن التكامل فيما بينها لمواجهة الأزمة (سوكوجيم، وكالة التنمية الحضرية، وزارة الإسكان والعمران، القطاعات الأخرى..) أما على المستوى التشريعي: فإن القوانين والوثائق المرجعية للتخطيط الحضري لم تكن على المستوى الكافي والضروري لانطلاق تنمية حضرية حقيقية وشاملة (نقص مخططات العمران المحلية والمخططات المديرية للعمران ...) كما أن القطاع العقاري لم يكن أحسن حال من سابقيه، حيث يشهد فوضى عارمة يذكيها شغف السكان نحو اكتساح المجال الحضري والمضاربات العقارية المستمرة. وهو ما من شأنه أن

أربك مختلف التدخلات بل عرقل البرامج التنموية (غياب الساحات العمومية بالعاصمة لإقامة التجهيزات والخدمات على سبيل المثال)

الملاحظة الثانية: لم تمثل تجربة البنك الدولي بتمويله برنامج التنمية الحضرية بموريتانيا أولى نماذج تدخل البنك في مجال التنمية الحضرية، بل إن هناك العديد من البلدان السائرة في طريق النمو حذت نفس المنحى وتمكنت من تحقيق نتائج طيبة في هذا الصدد، وهو ما يدعونا للقول إن استفادة البلد من هذه التدخلات ترتبط بمدى قدرته على توظيف المصادر المالية الممنوحة له ،وضوح الأهداف والاستراتجيات التي يرسمها وعقلنة البرامج التي يتم تنفيذها. إلا أننا في المقابل يمكن أن نتساءل عن مدى قدرة أو إمكانية استفادة البلدان في تمويل التنمية الحضرية بالاعتماد على المصادر الخارجية دون التركيز على تعبئة الموارد الذاتية لمواجهة المشكلات المطروحة؟

الملاحظة الثالثة: تتعلق بمنطق اشتغال هذا البرنامج والفاعلين الأساسيين فيه: هل هو البنك الدولي (مصدر التمويل) وهل تتدخل هذه المؤسسة باعتبارها فاعلا خارجيا (غير وطني) في إطار نشاط داخلي (وطني)، أم أن الدولة ومختلف مصالحها وأجهزتها الإدارية هي التي تقرر باعتبارها فاعلا وطنيا مركزيا وأساسيا؟ وما هو دور السلطة المحلية والسكان المستهدفين في اتخاذ القرارات؟ وما هو موقف البلدية ومختلف المصالح العمرانية الأخرى؟ وكيف ترتبط أو تتدخل مختلف الجهات السابقة من خلال هذا البرنامج؟[1] وفي إطار الحديث عن السلطة ومستوى القرار يظهر أن الدولة وإن كانت ذات صلاحيات واسعة ونفوذ قوي أمام الأجهزة التنفيذية والإدارية الأخرى، فإنها سرعان ما تخضع لتأثير الفاعلين الخارجيين

[1] – ولد مولاي ولد أحمد شريف (السالك)، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 319

الأكثر قوة، كالبنك الدولي، باعتباره مصدر التمويل، مما يسمح له بفرض الأفكار والآراء ذات التأثير المباشر على الخيارات والأولويات التنموية. وهكذا يتضح أن نظام الفاعلين في هذا البرنامج يتكون من بنيتين مترابتين حسب أهمية ودور الفاعلين في تمويل وتسيير وتنفيذ المشروع:

- بنية عمودية، وهي مصدر السلطة والقرارات وتشمل "الفاعلين الكبار" وهنا يمكن أن نميز بين صنفين من الفاعلين حسب مستويات القرار المختلفة: الصنف الأول: المستوى الدولي كالبنك العالمي باعتباره "فاعلا كبيرا"[1] أو "خارجيا"[2] يمارس أنشطته داخل المجال المحلي، وبكونه مصدر التمويل فإنه غالبا ما يتدخل على مستوى السياسات والأولويات التنموية التي سيتم اتخاذها. أما الصنف الثاني فيمثله المستوى الوطني للقرار، ونعني هنا الفاعل الوطني ذو النشاط التأثيري على المستوى المحلي ونقصد بذلك الدولة باعتبارها أداة الضبط والتنظيم المجالي، وحتى وإن كانت المصالح والأجهزة الإدارية الأخرى حدت من هذا الدور في إطار اللامركزية، فإن تحديد السياسة الحضرية والخيارات التنموية لا يزال ينطلق من المستوى الوطني للقرار.

- بنية أفقية: وتشمل "الفاعلين الصغار" سواء كانوا تقنيين حكوميين، أم خواص تابعين لمكاتب الدرسات الفنية التي تقوم بإعداد تلك الدراسات تبعا لتوجهات السلطات المحلية (البلدية، وكالة التنمية الحضرية، خلية التنسيق..)، كما

---

[1] -BELHEDI (A), 2002, Les acteurs et l'espace : quelques éléments de problématiques, 3eme séance scientifiques du Laboratoire de la Dynamique et Planification Spatiale, FSHS, Tunis, 27 nov.2002, 11p.

[2] -Di Méo (G), 1986, Objectivation et représentation des formations socio-spatiales: de l'acteur au territoire, Annales de Géographie, N° 537, pp 564 – 594.

تضم هذه الفئة المعماريون الذين يقومون بإنجاز الدراسات لفائدة السكان وتبعا لتوجيهاتهم ورغباتهم، إضافة إلى مختلف مراكز السلطة المحلية (الإدارات المركزية المهتمة بالعمران، وكالة التنمية الحضرية، البلدية) والمنظمات غير الحكومية والسكان المستفيدين من العملية التنموية.

وعلى العموم ورغم طموحات برنامج التنمية الحضرية وما حققه من إنجازات هامة في سبيل تقديم الحلول لمشكلات المدن الموريتانية فإن مما لاشك فيه أن الملاحظات السابقة أثرت بشكل أو بآخر على أداء هذا البرنامج وأعاقت جهوده. وهو ما يعني أن الاستمرار في هذا التوجه يقتضي التصدي لمثل هذه القضايا حتى لا تكون التدخلات مجرد حلول آنية ومسكنات لا ترقى إلى مستوى تقديم العلاج النهائي لإشكاليات التنمية الحضرية.

الخاتمة:

يشهد المجال الحضري بموريتانيا أزمة خطيرة تتجسد أهم مظاهرها فيما تعانيه المدن من مشكلات تمس مختلف جوانب الحياة، حيث تنعدم الخدمات والمرافق العمومية وتغيب التجهيزات والبنى التحتية الأساسية، إضافة إلى اختلال النمو الحضري وضعف القاعدة الاقتصادية وتراكم المشكلات البيئية وعدم وضوح الإطارين المؤسسي والتشريعي للتخطيط الحضري. ويزداد الأمر خطورة في ظل غياب سياسة حضرية واضحة منذ الاستقلال وحتى منتصف التسعينات؛ حيث تميزت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة بضعف مكانة التنمية الحضرية تارة وإهمالها تارة أخرى. وهكذا تم لفترة طويلة إهمال المدن والمراكز الحضرية كإطار ملائم لتنمية الأنشطة القطاعية العصرية التي يراها المخططون العصا السحرية التي ينبغي التوكؤ عليها لتخفيف أعباء المشاكل

التنموية المطروحة، ومع ذلك لم تتمكن هذه الأنشطة رغم الأولوية التي حظيت بها من تحقيق آمال وطموحات المخططين في وقت تسارعت فيه تيارات الهجرات نحو المدن والمراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط مما أدى إلى فشل البرامج وتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بهذه المدن.

وسعيا منها لتدارك الموقف وتقديم الحلول لتلك المشكلات قامت الدولة بتمويل من البنك الدولي بإنجاز برنامج التنمية الحضرية (الذي يمتد ما بين 2002 و 2010) ورغم أهمية الأهداف التي رسمها هذا البرنامج والاستراتيجيات التي طرحها فإن حجم المشكلات المتعددة والمختلفة التي تعاني منها المدن، وطبيعة نطاق التدخل وما يشهده من غموض ولبس فيما يتعلق بالتنمية الحضرية والفاعلين فيها، ومحدودية الموارد والإمكانيات المالية الذاتية كل ذلك قد عمل على امتصاص نتائج هذا البرنامج وتغطيتها.

ومع ذلك تشير الخلاصات المستنتجة من نتائج تشخيص مشكلات التنمية الحضرية في إطار هذا البرنامج وكذا الحلول والتوجهات التي ينبغي اتخاذها إلى وعي بخطورة الأزمة التي يعانيها المجال الحضري وتعدد جوانبها. ويبقى التعاطي مع تلك الأزمة وتقديم الحلول لها رهين الاستمرار في توجهات وأهداف هذا البرنامج وتعميق التحليل في المشاكل التي يعانيها والعقبات التي تعترض سبيله وذلك بعد إجراء دراسة حصيلة وتقييم لهذه المرحلة لتمهيد الظروف والاستعداد بحزم للمراحل القادمة.

المراجع:

- المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط، أفقي 2010 و 2020، وكالة التنمية الحضرية، 118ص
- ولد محمد فال عبد الله، السكان والتشغيل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، 2000، 490 ص
- أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي
- ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا، الثنائي الحرج، المطبعة الجديدة، 545 ص.
- ولد مولاي ولد أحمد شريف (السالك)، التحضر غير القانوني ودوره في دينامية مدينة أنواكشوط، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس، 508 ص
- ولد أحمد تلمود (أحممود)، 2000، شبكة الطرق البرية في موريتانيا، دراسة تحليلية كمية،حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، العدد الثامن، 2010، ص ص 97- 124.

- M.I.P.T., Congrès National des Maires Mauritanien, travaux d'atelier, recommandations et résolutions, Nouakchott, 27-30 Avril 1995, p. 18

- Groupement BSA & Tenmiya, RIM, Programme de Développement Urbain, étude sur l'eau et l'assainissement urbain en Mauritanie, 2005, p 13 et 27 85p.

☞ Secrétariat d'Etat auprès du premier ministre chargé de l'environnement, plan d'action nationale pour l'environnement (PANE, 2007- 2001), deuxième partie : Stratégie Nationale de Développement Durable, 102 p.

☞ MINISTERE DE L'INTERIEUR, Direction de l'Aménagement du Territoire et de l'Action régionale, Schéma National d'Aménagement du Territoire, phase II, profil de sept villes secondaires de Mauritanie, avril, 1987, 43 pages.

☞ Di Méo (G), 1986, Objectivation et représentation des formations socio-spatiales : de l'acteur au territoire, Annales de Géographie, N° 537, pp 564 – 594.

☞ Agence de Développement Urbain, Etude pour la restructuration des quartiers précaires de Nouakchott, Avril 2008, mémoire de programme, 107p.

☞ BELHEDI (A), 2002, Les acteurs et l'espace : quelques éléments de problématiques, 3eme séance scientifiques du Laboratoire de la Dynamique et Planification Spatiale, FSHS, Tunis, 27nov. 2002, 11p

☞ Commune de Nouakchott, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, Phase II, 2002, 83 p

☞ Ministère des Affaires Economiques, PDU, note mensuelle sur la mise en œuvre du PDU, décembre 2009.